

تقرير حول النتائج المُستخلصة

الى الأفاضل/ مُساهمي شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها معكم وفقا لتعميم الهيئة العامة لسوق المال رقم (خ/٢٠١٥/٤) بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٥، فيما يتعلق بتقرير الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع ("الشركة") كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتطبيقه لممارسات حوكمة الشركة وفقا لتعديلات ميثاق حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم (خ / ٢٠١٦/١٠) بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٦ (المُشار إليها معاً بـ "الميثاق"). وقد أنجزنا مهمتنا وفقا للمعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠ - الارتباطات لتنفيذ إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية. وتم تنفيذ هذه الإجراءات فقط لغرض مساعدتكم على تقييم مدى التزام الشركة بأحكام الميثاق الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال. وفيما يلي ملخص الإجراءات:

(١) حصلنا على تقرير حوكمة الشركة ("التقرير") الصادر عن مجلس الإدارة، وتحققنا من أن التقرير يتضمن، كحد أدنى، جميع البنود التي اقترحتها الهيئة العامة لسوق المال والتي يجب أن يتناولها التقرير على النحو المُفصّل في الملحق ٣ من الميثاق، وذلك من خلال مقارنة التقرير مع المحتوى المقترح في الملحق ٣؛ و

(٢) حصلنا على التفاصيل المتعلقة بمجالات عدم الالتزام بأحكام الميثاق التي حدّدها مجلس إدارة الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدرجها في التقرير، وكذلك أسباب عدم الالتزام. لم يُحدد مجلس الإدارة أي مجال من مجالات عدم الالتزام بأحكام الميثاق.

ليس لدينا أية استثناءات نُوردها فيما يتعلق بالإجراءات التي تم تنفيذها.

بما أن الإجراءات المذكورة أعلاه لا تشكل تدقيقا أو مراجعة وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية لمهام المراجعة، فإننا لا نُبدي أي تأكيد فيما يخص تقرير حوكمة الشركة.

ولو أننا قمنا بتنفيذ إجراءات إضافية أو أنجزنا تدقيقا أو مراجعة وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية لمهام المراجعة، لتبينت لنا مسائل أخرى وقدمناها لكم في تقريرنا.

إن تقريرنا هذا هو فقط للغرض المذكور في الفقرة الأولى من هذا التقرير وهو لاطلاعكم الكريم، ولا يجوز استخدامه لأي أغراض أخرى. كما أن التقرير يتعلق فقط بتقرير حوكمة الشركة المُرفق والذي سيتم إدراجه ضمن تقريرها السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وهو في مُجمله لا يشمل أي مجالات أخرى من التقرير السنوي أو القوائم المالية للشركة.


بببين كابور
الشريك



BDO

مسقط

١٨ فبراير ٢٠٢٠

تقرير حول النتائج المُستخلصة

الى الأفاضل/ مساهمي شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها معكم وفقا لتعميم الهيئة العامة لسوق المال رقم (خ/٤/٢٠١٥) بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٥، فيما يتعلق بتقرير الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع ("الشركة") كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتطبيقه لممارسات حوكمة الشركة وفقا لتعديلات ميثاق حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم (خ/١٠/٢٠١٦) بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٦ (المُشار إليها معاً بـ "الميثاق"). وقد أنجزنا مهمتنا وفقا للمعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠- الارتباطات لتنفيذ إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية. وتم تنفيذ هذه الإجراءات فقط لغرض مساعدتكم على تقييم مدى التزام الشركة بأحكام الميثاق الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال. وفيما يلي ملخص الإجراءات:

(١) حصلنا على تقرير حوكمة الشركة ("التقرير") الصادر عن مجلس الإدارة، وتحققنا من أن التقرير يتضمن، كحد أدنى، جميع البنود التي اقترحتها الهيئة العامة لسوق المال والتي يجب أن يتناولها التقرير على النحو المُفصّل في الملحق ٣ من الميثاق، وذلك من خلال مقارنة التقرير مع المحتوى المقترح في الملحق ٣؛ و

(٢) حصلنا على التفاصيل المتعلقة بمجالات عدم الالتزام بأحكام الميثاق التي حددها مجلس إدارة الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدرجها في التقرير، وكذلك أسباب عدم الالتزام. لم يُحدد مجلس الإدارة أي مجال من مجالات عدم الالتزام بأحكام الميثاق.

ليس لدينا أية استثناءات نُوردها فيما يتعلق بالإجراءات التي تم تنفيذها.

بما أن الإجراءات المذكورة أعلاه لا تشكل تدقيقاً أو مراجعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية لمهام المراجعة، فإننا لا نُبدي أي تأكيد فيما يخص تقرير حوكمة الشركة.

ولو أننا قمنا بتنفيذ إجراءات إضافية أو أنجزنا تدقيقاً أو مراجعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية لمهام المراجعة، لتبينت لنا مسائل أخرى وقدمناها لكم في تقريرنا.

إن تقريرنا هذا هو فقط للغرض المذكور في الفقرة الأولى من هذا التقرير وهو لاطلاعكم الكريم، ولا يجوز استخدامه لأي أغراض أخرى. كما أن التقرير يتعلق فقط بتقرير حوكمة الشركة المُرفق والذي سيتم إدراجه ضمن تقريرها السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وهو في مُجمله لا يشمل أي مجالات أخرى من التقرير السنوي أو القوائم المالية للشركة.

ب. ك. م.
ببين كابور
الشريك



BDO

مسقط

١٨ فبراير ٢٠٢٠